مخاطر الأزمة المالية العالمية وموقف مهنة التدقيق الخارجي منها

م.م . جواد كاظم شلاكة*

المستخلص

أرجع العديد من الخبراء الأقتصاديين والماليين سبب حدوث الأزمة المالية العالمية الى تراخي آليات الحوكمة وبخاصة في المؤسسات المالية وكذلك التوسع في أستخدام القيمة العادلة في أعدأد القوائم المالية بشكل كبير ومن خلال أستخدام الحكم الشخصي بشكل كبير أيضا وقد أنعكست هذه الأزمة على مهنة التدقيق الخارجي (مراقبة الحسابات) من خلال تزعز الثقة لدى البعض في القيمة المضافة المتولدة عن خدمات التدقيق الخارجي مع وجود قصور في معايير التدقيق الخارجي وتنظيم تلك المهنة وتتركز مشكلة البحث في الأجابة النظرية عن مسببات الأزمة المالية العالمية وأنعكاسات تلك الأزمة على مهنة التدقيق الخارجي ولقد توصل البحث الى العديد من الأستنتاجات أهمها أن هناك قصورا في مهنة التدقيق الخارجي في مجال عدم تطبيق معيار الأستقلالية وضعف الجوانب السلوكية والأخلاقية وفي أنموذج الخطر المستخدم وتوصل البحث الى العديد من التوصيات أهمها التأكيد على ضرورة تطبيق معيار الأستقلالية والأهتمام بالجوانب الأخلاقية والسلوكية لمهنة التدقيق الخارجي وجودتها .

Abstract

M many economists and financial attributed the cause of the global financial crisis to lax governance mechanisms, particularly in financial institutions as well as expand the use of fair value in the financial statements are prepared significantly Through the use of personal judgment also greatly reflected this crisis on the profession of external audit (audit) through Tzaz confidence among some in the value-added generated by services external audit with a lack of criteria for external audit and the organization of the profession and concentrated research problem in answering theory about the causes of the global financial crisis and the impact of the crisis on the profession of the external audit and have reached search many of the conclusions most important is that there are shortcomings in the audit profession outside in the field of non-application of the standard of independence and the weakness of the behavioral aspects and ethical and model risk and user research found to many of the recommendations the most important emphasis on the need to apply the criterion of independence and attention to aspects of moral and behavioral profession external audit and quality

مقدمة

يلاحظ الخبراء والمختصون بالأمور الاقتصادية والمالية تزايد حالات الأفلاس للعديد من الشركات الكبرى ويرجعون سبب ذلك إلى حالات الكساد في الأسواق المالية التي سببتها الأزمة المالية العالمية الأخيرة

* وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
مقبول للنشر بتأريخ 2013/9/22

، وقد ثار جدل واسع حول مسببات تلك الأزمة فالبعض قد أرجعها إلي تراخى آليات الحوكمة وبخاصة في المؤسسات المالية الأمر الذي قد انعكس في توسع مبالغ فيه في عمليات الأقراض و الاقتراض على اعتبار أن ذلك هو المظهر الرئيسي لازمه الائتمان Credit crisis وأزمة الرهن العقاري Mortgage crisis ، وقد ارجع البعض الآخر وقوع الأزمة العالمية إلى التوسع في استخدام القيمة العادلة في أعداد القوائم المالية بشكل مبالغ فيه وبشكل يعكس الاستخدام الواسع للحكم الشخصي ، الى جانب ما سبق فقد انتشرت حالات التلاعب و الفساد المالي و ظهرت عوامل ومظاهر للغش لم تكن موجودة من قبل .

وقد ألقى ذلك بظلاله على مهنه و سوق خدمات التدقيق الخارجي، فقد أثارت تلك الأزمة الشك في القيمة المضافة المتولدة من خدمات مكاتب التدقيق الخارجي و فى وجود قصور معايير التدقيق الخارجي وتنظيم مهنة مراقبة الحسابات بشكل عام، فقد تم توجيه الانتقاد لعدم تطبيق مفهوم الاستقلال بأسلوب سليم ، كما أن هناك قصور فى نموذج الخطر المستخدم ، الي جانب وجود ضعف في الجوانب الأخلاقية والسلوكية لأطراف خدمة التدقيق الخارجي وتركيز المنافسة بين مكاتب التدقيق الخارجي على أساس الأتعاب دون الكفاءة ، عدم وجود آليات محكمة للالتزام بالمعايير المهنية ، وعدم تنظيم العلاقة بين المدقق الداخلي والخارجي وعدم الاهتمام بجودة التدقيق الخارجي سواء علي مستوي الفحص أو على مستوي مكتب التدقيق الخارجي ، والغموض في بعض المعايير.

وعلى الرغم من أن الأزمة المالية لم تأخذ حتى الآن الصورة والأبعاد الكاملة Full Course لها حتى الآن، كما أن واضعي السياسات لم يأخذوا حتى الآن رد الفعل المناسب تجاه الأزمة، إلا أن الجهات المهنية قد بدأت بأتخاذ ردود أفعال سريعة تجاه الأبعاد المختلفة لتلك الأزمة لتدارك أثار تلك الأزمة على مهنة التدقيق الخارجي، وعلى رأس تلك الجهات المهنية هو الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC حيث سعى من خلال المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد IAASB لإدخال بعض التعديلات وإعادة الصياغة على العديد من إصداراته المهنية من خلال مشروع المعايير الدولية الجديد في عام 2009 والذي أطلق عليه مشروع الوضوح Clarity project لزيادة وضوح وأزالة الغموض عن المعايير الدولية .

*مهنة التدقيق الخارجي : هي مهنة مراقبة الحسابات المجاز قانونا أي المدقق الخارجي المؤهل علميا وعمليا وأجاز لهم القانون تدقيق بعض أنوع الشركات .

ومن الجدير بالذكر أن سبب تركيز البحث علي الجهود الدولية لل IFAC يرجع الى أن المشرع العراقي يعتبر أن المعايير الدولية هي المرجع الرئيسي لتنظيم المهنة في العراق، وهو ما يتضح من كونه اعتبر انه في حال غياب معيار عراقي لتنظيم المهنة يتم الاعتماد علي المعايير الدولية ، و يمكن الاستدلال علي ذلك الأمر من خلال أن احدث نسخه للمعايير العراقية مكونه من 14 معيار تمثل ترجمه حرفيه للمعايير الدولية المقابلة السائدة في ذلك الوقت ، علما انه قد أغفلت المعايير العراقية واقع الممارسة المهنية في العراق الى جانب إغفالها صدور نسخه جديدة من المعايير الدولية في عام 2009 في أطار مشروع الوضوح وقد تناول البحث المحاور الآتية :-

1- مسببات الأزمة المالية العالمية المتعلقة بمجال البحث .
2- جوانب القصور في مهنة التدقيق الخارجي التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية .
3- التعديلات التي وضعها الأتحاد الدولي للمحاسبين في نسخة معايير المراجعة الدولية الصادرة عام / 2009 كأنعكاس للأزمة المالية العالمية.
4- الاستنتاجات والتوصيات التي توصل لها البحث.

مشكلة البحث

تحليل الأزمة المالية العالمية من الناحية المحاسبية يحمل في طياته آراء متضاربة ، وأصابع الاتهام الموجه إلي مهنة التدقيق الخارجي باعتبارها احد مصادر تلك الأزمة صادرة هي الاخرى من جهات متعددة ، والكتابات المتعلقة بدوافع التغيير أو إعادة الصياغة التي طرأت على الإصدارات المهنية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين وذلك بالتزامن مع ظهور ملامح الأزمة المالية العالمية ومع حراك مهني كبير على مستوى الدول المتقدمة وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية كثيرة ولا حصر لها .

لذا فأن مشكلة البحث تتركز في كيفية الأجابة على مجموعة من التساؤلات الآتية :-

1- ما هي أسباب الأزمة المالية العالمية من الناحية المحاسبية؟
2- وما هي الاتهامات والانعكاسات على مهنة التدقيق الخارجي؟
3- وما دور المعايير الدولية والتعديلات التي حدثت مؤخراً فى حل هذه الأزمة؟

فرضية البحث :

هناك آراء مختلفة ومتضاربة حول مسببات الأزمة المالية العالمية ومن أن هناك قصور في مهنة التدقيق الخارجي تجاه تلك الأزمة .

هدف البحث:

بناء على مشكلة البحث فإن البحث يسعى إلى محاولة التعرف على مسببات الأزمة المالية العالمية من الناحية المحاسبية وانعكاساتها على مهنة التدقيق الخارجي وتقييم تجربة المعايير الدولية – في أطار المشروع الجديد للوضوح والشفافية - فى حل مسببات تلك الأزمة المالية، وهو ما يعني بشكل ضمني التأكد من مدى نجاح المعايير الدولية الجديدة في تحفيز المهنة علي القيام بدورها الاجتماعي و المساعدة في التغلب علي جذور تلك الأزمة المالية .

أهمية البحث

يكتسب البحث أهمية خاصة حيث انه يتعرض لواحد من أهم مجالات البحث وهى الأزمة المالية العالمية والتي يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال و المعايير التي تنظم المهنة ، كما يكتسب البحث أهميته من سعيه للتعرف أسباب وانعكاسات الأزمة على مهنة المراجعة ودور المعايير الدولية في حل هذه الأزمة وعدم تكرار حدوثها .

خطة البحث

وانطلاقاً من مشكلة البحث ولتحقيق أهدافه تم تقسيم البحث الى الآتي :-

1- مسببات الأزمة المالية العالمية المتعلقة بمجال البحث .
2- جوانب القصور في مهنة التدقيق الخارجي التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية .
3- التعديلات التي وضعها الأتحاد الدولي للمحاسبين في نسخة معايير المراجعة الدولية الصادرة عام / 2009 كأنعكاس للأزمة المالية العالمية.
4- الاستنتاجات والتوصيات .

1- مسببات الأزمة المالية العالمية المتعلقة بمجال البحث :

يهدف هذا القسم الى توضيح أهم مسببات الأزمة المالية العالمية كما وردت في العديد من البحوث في مجال المحاسبة و المراجعة ، و علي الرغم من تعدد و جهات نظر الباحثين حول مسببات تلك الأزمة الا انه يمكن حصر أهم مسبباته في جانبين أساسيين هما :

(1/1) ضعف آليات الحوكمة وأدارة المخاطر
(2/1) التوسع فى استخدام القيمة العادلة استنادا على الحكم الشخصي .

(1/1) ضعف آليات الحوكمة وأدارة المخاطر:

الحوكمة هي مجموعة من المبادئ والقواعد التي تعمل على تحقيق توازن مصالح جميع الأطراف مع الشركة من أدارة ومساهمين وأي أطراف أخرى ذات علاقة بالشركة (درويش، 2008: 16) كما عرفت على أنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية (حماد ،2005: 3) .

ويمكن تقسيم الدراسات التي تناولت الانتقاد المتعلق بضعف آليات الحوكمه على اعتبار انها كانت سبب وراء وقوع الأزمة المالية العالمية الى ثلاث دراسات علي النحو الآتي :

(1/1/1) دراسات عدم الالتزام بالمبادئ الأساسية للحوكمه .
(2/1/1) دراسات تناولت نواحي اثر هيكل الملكية و تكوين مجلس الأدارة ولجانه علي فعاليه آليات الحوكمة
(3/1/1) دراسات تناولت نواحي القصور في عمليه أداره الخطر ونظم الرقابة والحوافز

(1/1/1) دراسات عدم الالتزام بالمبادئ الأساسية للحوكمه:

أن الانهيارات المالية التي حدثت مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية قد نتجت من عدم الالتزام بمبادئ الحوكمة (القابلية للمساءلة Accountability والنزاهة integrity والكفاءة efficiency والشفافية transparency) بصورة سليمة وذلك بالتطبيق على شركة انرون، فيما يتعلق بالقابلية للمساءلة فقد تم الأخلال بها من قبل مجلس أدارة الشركة حيث لم يكن هناك أية مسئولية تجاه حملة الأسهم والذي تم تخفيض القيمة السوقية لاستثماراتهم وقت انكشاف الأزمة. وفيما يتعلق بالنزاهة وجد أن عدم افصاح شركة انرون عن أنشطه التلاعب التي تم إخفاءها من خلال الوحدات ذات الأغراض الخاصة و أخفاء الخسائر جاء عن عمد ، وفيما يتعلق بالكفاءة اتضح ان عمليات شركة انرون المتعلقة بالوحدات ذات الأغراض الخاصة لم تكن لأغراض الكفاءة ولكن فى حالات كثيرة كان يتم تحويل أصول والتزامات من الميزانية العمومية وذلك لتحقيق مكاسب من هذا التحويل، وفيما يتعلق بالشفافية لم تكن موجودة في شركة انرون فلم يكن المستثمرين على علم بما يحدث في الشركة ولم يتم توصيل معلومات للمستثمرين توضح درجه تعقد عمليات الشركة مع الوحدات ذات الأغراض الخاصة (Mardjono, 2005) .

(2/1/1) دراسات تناولت تأثير هيكل الملكية و تكوين مجلس الأدارة ولجانه علي فعاليه آليات الحوكمة :

تعددت الدراسات التي تناولت نواحي الضعف في الدور الرقابي لهيكل الملكية (مثال : ملكيه أفراد مقارنه بملكيه مؤسسات) والدور الحوكمي لمجلس الاداره ولجانه و الذي اعتمدت الدراسات في تأويله علي مدي استقلاليه المجلس علي أساس تشكيل وعضويه المجلس (من الأعضاء الخارجيين غير التنفيذيين ام خلاف ذلك) و عدد أو دوريه لقاءات مجلس الأدارة ولجانه (وبخاصة لجنه التدقيق) ، فقد أرجعت دراسة كلا من (Elloumi, et, al., 2001) (Erkens, Hung Matos, 2009) & و دراسة (Rezaee, et, al., 2003(Farber , 2005)(Kanchel, 2007) السبب في الأزمة المالية الى مشكلات تتعلق بهيكل الملكية و تكوين مجلس الأدارة ولجانه.

فقد وجهت دراسة كل من (Elloumi, et, al.,) و (Erkens, Hung & Matos,) الاتهام الى تكوين واثر هيكل مجلس الأدارة في وقوع أزمات مالية ورأت ان نسبة الاعضاء الخارجيين يؤثر عكسياً على معاناة الشركة لازمات مالية وبالتالي فانه يمكن القول ان المجلس الذي يسيطر عليه أعضاء داخليين قد يفسر تعرض الشركة لازمة مالية، كما ان ثنائية دور المدير التنفيذي الرئيس (العضو المنتدب) ورئيس مجلس الإدارة قد يفسر تعرض الشركة لازمة مالية. ، أن معدل دوران المدير التنفيذي الرئيس للشركات التي تعانى من أزمات يكون أعلى أذا كان نسبة الأعضاء الخارجيين أعلى واذا سيطر الداخليين على مجلس الإدارة فانه يقل احتمال تغيير المدير التنفيذي الرئيسي وبالتالي يمكن النظر هنا الى ان دوران المدير التنفيذي الرئيسي يعتبر مؤشر على فعالية مجلس ادارة الشركات التى تعانى من أزمات مالية ، ،وقد اتفقت دراسة (Erkens, Hung & Matos) مع Elloumi في أن فعاليه هيكل الحوكمة معبر عنها بمعدل دوران المديرين التنفيذيين CEO turnover تكون اعلي او أكثر حساسية للخسائر ليس أمر مطلق ولكن يتوقف علي (أستقلالية مجلس الإدارة – ملكية للمؤسسات Institutional ownership وليس للأفراد – إنخفاض معدلات الملكية الداخلية (للمديرين)، إن زيادة استقلالية الإدارة وزيادة ملكية المؤسسات ترتبط بمعدل مخاطر منخفض، هذه النتائج تتسق مع الفرضية بأن الشركات الأكثر قوة من حيث الحوكمة تكون أكثر تنظيماً Disciplining للتنفيذيين خلال فترة الأزمة.

أما (Rezaee و ,Kanchel) فقد فسروا سبب الضعف في هيكل الحوكمة إلي القصور في الوظائف الإشرافية للجان التدقيق وقد توصل Rezaee لأطار لتفعيل ذلك الدور الأشرافي متأثر بالمتطلبات التي أشار اليها قانون سربانس اوكسلى الامريكي (الصادر بعد فضيحة Enron) لتفعيل دور لجان التدقيق مثل (أن تتكون لجنة التدقيق ً من أعضاء مستقلين في مجلس الأدارة - أن تكون مسئولة عن مكافأة والأشراف على عمل المدققين الخارجيين- ان يكون لديها السلطة التعاقد مع خبراء- أن يتم تمويلها بصورة ملائمة وذلك حتى تقوم بأداء مسئولياتها بكفاءة وفعالية - أن يقوم المراجعون بالتقرير عن السياسات والممارسات المحاسبية التي تستوجب الانتباه الى لجنة التدقيق) ، كما أشار Rezee إلى أهميه الأفصاحات الألزامية (مثل: لوائح لجنة التدقيق - بيان عن ما أذا قامت لجنة التدقيق بالوفاء بمسئولياتها التي تم تحديدها في اللوائح) للجنة التدقيق حيث ستشجعها على القيام بوظائفها الاشرافية وتحسين حوكمة الشركات واستعادة ثقة العامة في عمليات التقرير المالي وتطوير كفاءة التدقيق، أما Kanchel فقد ارجع ضعف الدور الأشرافي للجنة التدقيق الى قلة اجتماعات لجنة التدقيق وقله اعضاء لجنة التدقيق ممن لديه خبرة مالية. وأخيرا رأت أن لجان التدقيق الكبيرة تزيد من قوة وجودة الحوكمة ، وهو ما أيده Farber , 2005 حيث أن الشركات التي لديها هياكل حوكمة ضعيفة لديها عدد أقل من أعضاء مجلس الإدارة و بخاصة الخارجيين منهم ، وعدد أقل من اجتماعات لجان التدقيق .

(3/1/1) دراسات تناولت نواحي القصور في عمليه أدارة المخاطر وهيكل الرقابة والحوافز:

تعددت الدراسات التي أرجعت ضعف هيكل الحوكمة الى القصور في عمليه أدارة الخطر في ظل الأزمة المالية و إلى ضعف و عدم فعاليه هيكل الرقابة الداخلية و الحوافز في الحد من المشكلات المالية ، إن الدافع لوقوع مثل هذه الأزمة هو الانخفاض في أسعار العقارات فى الولايات المتحدة مقارنه بحجم الائتمان الممنوح ، بسبب عدم قدرة نظم إدارة المخاطر والقيود القانونية المفروضة في التنبيه ومنع الاقتصاد العالمي من الوقوع في هذه الأزمة ويقصد بمفهوم أدارة المخاطر (على أنها عملية تتم من جانب أدارة الشركة والأدارة التنفيذية فيها وغيرها من الموظفين وتطبق في بيئة أستراتيجية داخل الشركة بهدف تحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر عليها وأدارة المخاطر تكون في أطار مقدار المخاطر التي يمكن أن تقبل الشركة تحملها لتقديم ضمانات معقولة فيما يتعلق بتحقيق أهدافها .) (الرواشدة،2007: 5) ، فقد أتضح أن عملية تقدير وإدارة المخاطر للشركات رديئة وذلك بالنسبة للشركات المعقدة في هيكلها ولديها خسائر ضخمة ، المديرين التنفيذيين غير قادرين على تقدير المخاطر أو أنهم على معرفة وفهم للمخاطر ولكن يتخذون أحكاماً خاطئة تجاه المخاطرHopkins, 2009 (& Posner) (مثل : ما يتعلق بقدر المخاطر المناسب تحمله

بحيث لا تتحمل الشركة قدر من المخاطر يفوق ذلك القدر المناسب Risk Appetite)، كما أنه لم يتم توفير معلومات مناسبة تتعلق بقيم بعض أنواع محافظ الرهن العقاري Mortgage Portfolios تناسب طبيعتها من حيث كونها سريعة التغير ، لا تستطيع المحاسبة توفير تلك البيانات حيث يكره المحاسبين المخاطر والتقلبات الإحصائية أو الاحتمالات لذلك فقد دعت الدراسة لوجود محاسبة خطر Risk accounting بحيث من الممكن أن يمارسها إحصائيون أو مهندسون .

ان خطط الحوافز والمكافآت للشركات العامة المسجلة فى البورصة كأحد المقومات للحوكمة تعتبر مشكلة كبرى (Sharfman Toll & Szydlowski, 2009) ، حيث يحصل مديري تلك الشركات -في ظل الأزمة- على حوافز مرتفعة (للحفاظ على المدير) فالأمر يتطلب ضرورة تعديل خطة الحوافز وإلا سينتقل الأثر ويتطلب ذلك إجراءات حماية Claw backs لحملة الأسهم تطبق في سياق إجراءات التوظيف و في سياق خطط الحوافز ذاتها ، كما أنه يجب استبعاد أي مصروفات غير ضرورية لمجلس الإدارة، يجب إجراء فحص لخطط الحوافز الخاصة بالشركة مع وضع معايير مستقلة لحوافز أي خبير يعمل مع المجلس و ان يوافق المديرين التنفيذيين على تخفيض قيمة عقود التوظيف الخاصة بهم ، كما اتفقت مع Posner في إجراء فحص شامل للمخاطر التي تتعرض لها الشركة والتعاون مع كبير المديرين الماليين CFO وآخرين، يجب أن يكون هناك عملية تقدير للمخاطر تتبعها لجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة .

ان دور الفاحص القانوني Forensic accountant و خبراء التلاعب fraud examiners و برامج مقاومة التلاعب Anti-Fraud Program له أثر في زيادة فعاليه آليات الحوكمة في الحد من الأشكال المختلفة للتلاعب التي عاده ما تصاحب الأزمات المالية Pomerantz, (Mohr,2009) و (Ramaswamy, 2005)، وتلعب برامج مقاومة التلاعب (مثل : إجراء فحص جنائي للعاملين المحتملين، توفير لجنة للمراجعة بمسئوليات إشرافية لمنع وإكتشاف التلاعب) دور في جذب الإستثمارات والسيولة في ظل الأزمة المالية العالمية التي قد فرضت العديد من أنواع التلاعب ومن الضغوط على الإدارة أدت بدورها إلى زيادة فرص التلاعب مما يتطلب ضرورة تمشى توقعات المساهمين مع تصرفات الإدارة من خلال حوكمة الشركات، وقد اتخذ Ramaswamy ذات الاتجاه لزيادة فعاليه آليات الحوكمة و الرقابة من خلال الاستعانة بالفاحص القانوني و خبراء التلاعب ممن لديهم خبرة مالية ومعرفة بالغش وطبيعة الاعمال وفى هيكل الرقابة الداخلية و النظام القانوني لتطوير نظام حوكمة متسق وضمان نسج أهداف وسياسات الحوكمة في هيكل الرقابة الداخلية ووضع نظام لمنع الغش وفحص حالات الغش الموجودة.
ومما تقدم فإنه يمكن إدراك مدى تأثير وتأثر آليات الحوكمة المختلفة بالأزمة المالية العالمية، فالظروف التي قد خلقتها تلك الأزمة قد خلقت الدافع للمزيد من الشفافية و النزاهة كأحد المبادئ الأساسية للحوكمة وأحد ضمانات إستعادة الثقة للمتعاملين في سوق الأوراق المالية من خلال الحد من اشكال التلاعب التي قد تصاحب الأزمة ، لذلك فإن تلك الأزمة قد خلقت العديد من الآثار على تشكيل مجلس الإدارة وخطط الحوافز، وعملية إدارة المخاطر بل وقد تركت آثارها على مهنة مراجعة الحسابات كأحد آليات الحوكمة.

(2/1) التوسع فى استخدام القيمة العادلة استناداً على الحكم الشخصي :

عرفت الجهات المهنية المهتمة بإصدار المعايير المحاسبية مثل (IASB،FASB) القيمة العادلة فقد عرف مجلس المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي تقبله أطراف ذوي معرفة ولديهم رغبة لمبادلة أصل أو تسوية ألتزام في عمليات لا تشمل أطراف ذات علاقة مع بعضها .
أما مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) فقد قدم تعريفا مشابها حيث عرف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو تسديد ألتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت أو في أطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية أو بين طرفين مستقلين حيث تتم الصفقة في أطار متوازن (جمعة ،23:2011) .

لقد فرض موضوع القيمة العادلة نفسه علي النقاش المحاسبي بسبب الجدل الدائر حول أفضلية الميل ناحية الملائمة مقارنه بأمكانية الاعتماد علي المعلومات باعتبارها الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، وقد تعددت الدراسات التي تناولت أثر استخدام القيمة العادلة والتوسع في استخدام الحكم الشخصي (والذي يمثل وفقا لمعيار المحاسبة الأمريكي رقم 157 المستوي الثالث والأقل موضوعيه للقياس والتعبير عن القيمة العادلة) علي اتاحة الفرصة لإدارة الشركات لارتكاب التلاعبات والأسراع بوقوع الفضائح والأزمات المالية، وقد تنوعت آراء الباحثين بين مؤيد ومعارض لاستخدام القيمة العادلة (أفضلية استخدام أساس التكلفة التاريخية) .

1/2/1- دراسات لا تعتبر استخدام القيمة العادلة سبباً للأزمة المالية العالمية :

تعددت الدراسات التي دافعت عن محاسبة القيمة العادلة وأرجعت سبب الأزمة المالية العالمية لأسباب أخرى بخلاف استخدام القيمة العادلة مثل ضعف آليات الرقابة والحوكمة حيث أرجعت دراسة (Barlev & Haddaol, 2003) الدراسة أسباب انهيار شركة Enron ليس لقصور في نظام محاسبة القيمة العادلة

ولكن القصور في التطبيق حيث أوضحت الدراسة أن شركة Enron قد أساءت ليس فقط فى تطبيق القيمة العادلة ولكن أيضاً فى تطبيق المحاسبة عن التكلفة التاريخية وما يتعلق بها من إعتراف بالدخل واندماج المشروعات، كما خلصت الدراسة إلى أن العيب ليس في نظام المحاسبة عن القيمة العادلة ولكن في أن النظام الرقابي الموجود لا يناسبها ولكن يناسب المحاسبة عن التكلفة التاريخية بشكل أكبر، كما أن تطبيق نظام محاسبي مزدوج يجمع بين محاسبة التكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة سوف يعطى الفرصة لإضعاف الرقابة وزيادة الفرص لتلاعب الإدارة، وتعتبر الخطوات التي يتخذها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA تجاه مراجعة القيمة العادلة من الخطوات السليمة في هذا الاتجاه. وقد اتفقت دراسة (Trussel & Rose, 2009) ودراسة (Dong, Thomas & Yi, 2009) مع دراسة (Barlev & Haddaol, 2003) في أن هناك مبالغة في الانتقادات الموجهة للمعايير الجديدة المتعلقة بالقيمة العادلة فهناك أسباب متعددة للأزمة المالية منها الضغط الحكومي وتعقد الأدوات المالية المستخدمة، حيث يعتقد البعض أن سبب أزمة الرهن العقاري قد جاء نتيجة للضغط الذي مارسته الحكومة الفيدرالية على المؤسسات المالية لتخفيض معايير الإقراض Lending Standards، يجب الاهتمام بتحسين متطلبات معايير القيمة العادلة وذلك من خلال تطوير عملية تطبيق ووضع أفضل الإرشادات لتطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة فى سوق يتسم بأمرين عدم السيولة وعدم الفعالية. كما أشارت دراسة (Dong, Thomas & Yi, 2009) إلى مستويات التقييم في معيار المحاسبة الأمريكي 157 و أن المستوى الأول والثاني للقيمة العادلة تتصف بالملائمة والمستوى الثالث أيضاً ملائم ولكن بدرجة أقل و ان ملاءمة القيمة العادلة سوف تنخفض (وبخاصة للمستوى الثالث) كلما زاد ضعف آليات حوكمة الشركات. وفى الاتجاه نفسه أشارت دراسة (Laux and Leuz, 2009) الى ان محاسبة القيمة العادلة ليست المسئولة عن الأزمة وليست أيضا مجرد نظام للقياس يقوم بالتقرير عن قيم الأصول دون ان يكون له آثار اقتصادية تخصه. وفيما يتعلق ببديل القيمة العادلة فقد أشارت الدراسة الى ان محاسبة التكلفة التاريخية ليست هي الحل لمشاكل القيمة العادلة، فالتكلفة التاريخية لا تعكس القيمة الأساسية لعناصر القوائم المالية، وأذا كان هناك ايضاً مشكلات في القيم السوقية والتي أحيانا لا تعكس القيم الأساسية للأصول نظراً لتأثر القيم السوقية بالمؤثرات السلوكية وعدم رشد المستثمر، فمن الأفضل استخدام القيم السوقية حتى أذا كانت الأسواق لا تتصف بالسيولة illiquid ودعم ذلك بالافصاحات الإضافية- التي تتعلق على سبيل المثال بالقيمة الأساسية للأصل الذي يتم الاحتفاظ به حتى تاريخ الاستحقاق، حيث إن محاسبة القيمة العادلة لا تمنع توفير معلومات أضافية والتى تتضمن تقديرات الإدارة للقيم الأساسية.

2/2/1- دراسات تعتبر استخدام القيمة العادلة سبباً للأزمة المالية العالمية :

انتقدت دراسة (Halderman. 2006) و(Benston, 2006) و(Khan, 2009) محاسبة القيمة العادلة فقد تناولت دراسة (Halderman. 2006) اثر القيم العادلة على القوائم المالية لشركة انرون، فرأت الدراسة ان انرون قد أعلنت عن تخفيضات write offs واعادة صياغة للإرباح Re statement كبيرة في أكتوبر ونوفمبر 2001 مما كان يشير الى أن هناك غش محتمل في مكان ما. ومن فحص القوائم المالية الخاصة بالشركة اتضح انها بعيدة فى تمثيلها للحالة أو الأداء المالي الفعلي للشركة. وقد قامت انرون بأخفاء خسائر كثيرة من خلال الاستخدام غير الملائم والمضلل للوحدات ذات الأغراض الخاصة والشراكات الخارجية كما قامت باستخدام مكثف لمحاسبة القيمة العادلة، فقد كانت الميزانية العمومية لانرون تضم حسابات جارية وغير جارية بعنوان "أصول أدارة خطر السعر" price risk management assets والتي كانت أصول محاسبة القيمة العادلة لانرون وقد قامت انرون فى 1992 باقناع لجنة تداول الأوراق المالية أنها تستطيع استخدام محاسبة mark to market لتقييم المشتقات وعقود الغاز طويلة الأجل، وبذلك أعطت اللجنة لانرون الوسيلة التى تمنعها من استخدام المبادىء التقليدية وقد قامت انرون بخصم القيمة الحالية لـ 29 عاماً من الدخل من عقود العملاء. وفى عام 2000 تضخمت أصول أدارة خطر السعر من 5 بليون دولار الى 21 بليون دولار وانخفض خطر تأخير السداد risk of default، كما اشارت الدراسة الى أن استخدام انرون لمحاسبة القيمة العادلة خلقت فجوة توقيت بين الاعتراف بصافي الدخل والتدفقات النقدية الداخلة ذات الصلة، مما دفع انرون الى تغطية هذه الفجوة من خلال الوحدات ذات الأغراض الخاصة.

وفى السياق نفس انتقدت دراسة (Halderman. 2006) دفاع (Schuetze, 2006) عن القيمة العادلة في ان المحاسبين ليسوا مؤهلين أو أكفاء للحكم على القيم العادلة للأصول او الالتزامات غير النقدية ويمكن معالجة ذلك من خلال الاعتماد على تقييمات من متخصصين خارجيين وتعد القيمة العادلة غير ناجحة ولكن الفشل بالنسبة لانرون جاء بسبب عدم مطالبة انرون بالحصول على آراء خبراء تقييم خارجيين ومستقلين، فقد رأت دراسة (Halderman. 2006) ان رأى Schuetze كان صحيحاً بالنسبة للمستويين الأول والثاني في التقييم حيث تعد التقييمات السوقية او القريبة منه موجودة ولكن بالنسبة للمستوى الثالث (كما هو الحال في شركة انرون) يختلف الموضوع تماماً فقد قامت انرون بخلق معاملات

تتعلق بأصول ثابتة وبرامج حاسب ولم يكن لها أغراض الأعمال الحقيقية ولكن كان الهدف من ذلك هو التلاعب وتحويل الدخل المستقبلي المتوقع الى السنوات الحالية بحيث تستطيع الادارة التربح من اتفاقيات الحوافز، كما رأت الدراسة أن المستوى الثالث للتقييم يتضمن درجة عالية من عدم الموضوعية وقد قامت القيمة العادلة بتحويل التقرير المالي للشركات الى مضاربة حول الأحداث المستقبلية ودفعت المحاسبين المستقلين إلى المضاربة حول ما اذا كانت مضاربات الشركة تعتبر معقولة.

وقد اتفقت دراسة (Benston, 2006) مع دراسة (Halderman, 2006) ان سبب أزمة شركة انرون جاءت من تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة وتحديداً للمستوى الثالث من التقييم حيث تنخفض خبرة محاسبي الشركة ومراجعيها المستقلين المتعلقة وحيث يتم استخدام تقييمات على أساس التدفقات النقدية المخصومة وأدوات التقييم الأخرى التي يقدمها مديري الشركة وليس بالأشارة الى أسعار السوق. وقد رأت الدراسة أن استخدام انرون تقديرات القيمة العادلة وفقاً للمستوى الثالث لم يكن في بادئ الأمر بهدف تضليل المستثمرين ولكن لتحفيز المديرين وتعويضهم عن المنافع الاقتصادية التي تم تحقيقها للمساهمين فقامت بإعادة تقييم عقود الطاقة لتعكس الابتكار في كيفية هيكلة هذه العقود على أن يتم التقرير عن الزيادة في القيمة في أرباح السنة الحالية، بعد ذلك قامت انرون بتطبيق أعادة التقييم طبقاً للمستوى الثالث على أصول أخرى وعندما لم تكن عمليات انرون مربحة كما يتوقعها المدراء جاءت أعادة التقييم بهدف تضخيم صافى الربح الذي يتم التقرير عنه. وقد دفع ذلك المديرين إلى استثمار موارد كثيرة فى مشروعات مكلفة ويتم تشغيلها وتنفيذها بصورة رديئة ولكنها يمكن ان تكون قيمتها العادلة مرتفعة. وبرغم ان محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمبادىء المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً تقتصر على الأصول المالية الا ان محاسبي شركة انرون استطاعوا الالتفاف حول هذا التقييد وتسجيل تقديرات القيمة الحالية لاصول اخرى باستخدام إجراءات يتم قبولها وربما تصميمها بواسطة مدققها الخارجي ارثر اندرسون. وقد كان من المتوقع أن يشك مدققها الخارجي فى تقديرات الادارة للقيمة العادلة وذلك كما هو مطالب فى معياري العمل الثاني والثالث لمعايير التدقيق المتعارف عليها، كما يطالب معيار التدقيق 57 ان يقوم المدقق بجمع الادلة الكافية والملائمة للتأكد من ان طرق التقييم تعتبر مقبولة وانه تم الأفصاح عن طرق التقدير والافتراضات الجوهرية ولكن من الواضح ان المدقق الخارجي كان لديه حوافز نقدية قوية للاحتفاظ بعميله الذي كان يقدم له خدمات استشارية كثيرة بجانب المراجعة.

ومن خلال التطبيق على قطاع البنوك، توصلت دراسة (Khan, 2009) إلى أن نطاق إستخدام القيمة العادلة سوف يؤثر على زيادة عدوى الإفلاس Contagion بين البنوك وهو من الأمور الخطيرة أثناء تلك الحقبة قليلة السيولة، وسوف يتوقف انتقال العدوى في ظل استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على حسب القوة الرأسمالية للبنك، فكلما كان البنك أقل أو ضعيف من الناحية الرأسمالية إلى جانب ارتفاع نسبة الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة كلما زاد تأثر البنوك بعدوى الإفلاس وتأثرت بشكل أكبر بالأزمة المالية العالمية.

والخلاصة أن موقف القيمة العادلة مثير للجدل حيث يصعب القول انها سبباً او انها ليست سبباً في الأزمة المالية العالمية فالمشكلة ليست في القيمة العادلة في حد ذاتها ولكن يمكن القول وبشكل مؤكد ان التطبيق السيىء لمحاسبة القيمة العادلة كان له دورً بارزً فى الانهيارات المالية التي حدثت مؤخراً فضلاً عن وجود ضعف آليات الحوكمة وضعف الرقابة.

2- جوانب القصور في مهنة التدقيق الخارجي التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية :

تعددت الاتهامات الموجهة لمهنه التدقيق الخارجي (من حيث المعايير و تطبيقها) على اعتبار أنها احد الأطراف التي تعد متهمه بالتقصير الذي أوقعنا في الازمه المالية العالمية ، فعلي سبيل المثال هناك عدم ملائمة (عدم الاتساق Mismatch) بين مستوى أتعاب المدقق الخارجي وسرعة تعرض الشركات لكوارث مالية (إفلاس) بعد إصدار المدقق لتقرير غير متحفظ، إلى جانب ذلك هناك عدد من التحديات المتعلقة باستخدام نظام القيمة العادلة Fair Value regime مثل هذه التحديات والانتقادات تتطلب من منظمي المهنة ضرورة التأكد من توافر الخبرة اللازمة لدى المدقق الخارجي والدافع للإشراف على استخدام نظم القيمة العادلة حتى تكون المهنة في وضع يتناسب مع التغييرات في الظروف الاقتصادية الحالية في بيئة الأعمال، فجميع الظروف (تغييرات سريعة في أسعار الأسهم في السوق- التوريق Securitization) تدفع المراجع للعمل في ظروف عالية الخطورة وعالية الضغوط. Woods, Humphrey & liu, (2009

وفيما يلي سوف يتم استعراض عدد من تلك الاتهامات- من وجهه نظر الباحث- الموجهة لمهنه التدقيق الخارجي :

1/2- عدم تطبيق معيار استقلال المدقق الخارجي بأسلوب سليم:

أتضح أن عدم استقلال المدقق الخارجي يرجع إلى عاملين هما:

1/1/2- نتيجة لتقديم خدمات أخرى بخلاف التدقيق

أرجعت كثير من الدراسات فشل التدقيق الخارجي الى عدم استقلال المدققين ولذلك اتفقت دراسة (Vinten, 2003) و(Yakhou and Dorweiler, 2004) و (Imhoff, 2003) على ضرورة تدوير المدققين الخارجيين، كما رأت دراسة دراسة (Vinten, 2003) ودراسة (Yakhou and Dorweiler, 2004) منع المدققين الخارجين من تقديم خدمات اخرى بخلاف المراجعة مثل الخدمات الاستشارية وتصميم النظم المحاسبية .

2/1/2- نتيجة لطول علاقة المدقق الخارجي بالعميل

تناولت العديد من الدراسات (مثل دراسة Garey & Simnett, 2006) ودراسة (Raiborn Mossaued, 2006) ودراسة (Kealry et al., 2007) موضوع التدوير الملزم Mandatory مع تزايد حدة حالات الإفلاس فضلاً عن تأثر هذا الالتزام على إدراك المتعاملين فى البورصة لاستقلالية مراجع الحسابات وتأثيره فى الحد من ظاهرة تسوق الرأي Opinion Shopping على اعتبار أن طول فترة التدقيق والعلاقة مع عميل التدقيق من العوامل المؤثرة على مستوى جودة التدقيق الخارجي ومستوى الشك المهني الذي يمارسه المدقق الخارجي، فهناك علاقة عكسية بين طول فترة التدقيق ومستوى جودة التدقيق الخارجي وتأثيرها السلبي على الاستقلال والذي يعتبر أحد المتطلبات الأساسية للممارسة والتي لا يمكن التخلي عنها، حيث تؤثر إجراءات التدوير إيجابياً في مستوى جودة التدقيق الخارجي وبالأخص للشركات الصغيرة ذات القدرة المنخفضة على التفاوض Bargaining والتي تؤثر في سلوك المراجع وبدورها تنعكس على مستوى جودة المراجعة.

2/2- عدم تفعيل آليات الحوكمة بشكل سليم في مجال الرقابة الداخلية:

هناك عدد من الدراسات التي أكدت علي الدور الذي يمكن أن يقوم به مدقق الحسابات في أطار حوكمة الشركات وذلك من خلال دوره في تقييم الرقابة الداخلية وما قد يكشف عنه ذلك التقييم من نواحي قصور في هيكل الرقابة الداخلية يجب ان يتم الابلاغ عنها للأطراف المسئولة عن الحوكمة، الي جانب ذلك فهناك مطلب جديد من المراجع يتعلق بالتقرير عن فعاليه الرقابة الداخلية وجوانب القصور الجوهرية فيها للأطراف الخارجية

فقد أكد البعض مثل (Haidanm Pincus & Rego, 2003) على أهمية الرقابة الداخلية وإعداد التقارير عن فعاليتها للأطراف الخارجية (وفقاً لمتطلبات القسم 404 من مرسوم سربانس-أوكسلى) ودورها الحوكمي في الحد من التلاعب وممارسات إدارة الأرباح التى قد تقوم بها الشركة.

كما أكد البعض الاخر(Sterima, 2008)علي أهمية زيادة فعالية الإتصال بين مدقق الحسابات الخارجي والمسئولين عن الحوكمة، حيث يجب إجراء اتصال فى اتجاهين بين مدقق الحسابات الخارجي والمسئولين عن الحوكمة في الأمور الهامة ذات الصلة بعملية التقرير المالي (بما في ذلك نواحي القصور في الرقابة الداخلية على إعداد القوائم المالية) ولا يمتد الأمر لنواحي تشغيلية تخرج عن نطاق عملية مراجعة القوائم المالية.

3/2- دور المدقق الخارجي في تحديد عوامل خطر الغش وظهور عوامل خطر جديدة لم تكن موجودة من قبل:

ينطوي هذا القصور المهني على ناحيتين هما:

1/3/2- دور المدقق الخارجي في مواجهة تعقد صور الغش

لاشك ان ظهور عوامل خطر غش ناشئة عن تعقد العمليات والتقدم التكنولوجي لم تكن موجودة من قبل ولم يألفها المدققون خلفت بسببها اشكال جديده للتلاعب والفساد المالي وغسيل الأموال، فقد اقترحت دراسة (Jayalakshmy et al., 2005) ان يقوم المدققون بزيادة معرفتهم الخاصة بالعميل وادارته وتكنولوجيا المعلومات، يتبع المعايير المهنية ويقوم بتوظيف فرق عمل مؤهلة وتدريبهم والأشراف عليهم بصورة ملائمة ويقوم بالتحقق من سلامة الأدارة من خلال جمع أدلة كافية عن تاريخها ويقوم باستخدام الحاسب الآلي بصورة واسعة وكبيرة ويستخدم المراجع الشك المهني مما يزيد من كفاءة التدقيق. ومن ناحية أخرى اقترحت دراسة (Mckee, 2006) ادخال عنصر عدم القابلية للتنبؤ في اجراءات التدقيق من خلال اختيار العينة على أساس عشوائي، عدم الاعلان المسبق عن جرد المخزون، تغيير توقيت اجراءات التدقيق، تغيير أساليب المراجعة عن السنوات السابقة، اختيار بعض الحسابات ذات الخطر المنخفض والتي لا يتم اختيارها عادة واختبار بعض الحسابات الصغيرة التي ربما تحتوى على تلاعب. ونظراً لتنوع وتعقد حالات الغش وعدم كفاءة نموذج المؤشرات red flags فقد تناولت دراسة (Carpenter, 2007) اثر جلسات العصف الذهني brainstorming لفريق التدقيق والتي أشار اليها SAS 99 على احكامهم على الغش

وخلص الى انه برغم انخفاض عدد الأفكار التي يتم أنتاجها من هذه الجلسات ألا أنها ذات جودة مرتفعة وتؤدى الى أنتاج أفكار جديدة مما يؤدى الى زيادة كفاءة التدقيق وتوليد أفكار جديدة تؤدى الى زيادة فعالية التدقيق .

2/3/2- دور المدقق الداخلي في مواجهة تعقد صور الغش :

أكدت دراستي (Carcello, et al., 2005) و (Zimbleman, 1997) على أهمية دور المدقق الداخلي في محاربه التلاعب، الى جانب التأكيد علي ديناميكيه استراتيجيه التدقيق، فقد تم التأكيد علي ضرورة زيادة قدر الموارد والموازنة المتاحة للرقابة والتدقيق الداخلي، وذلك بعد حدوث الفضائح والأزمات المالية وخاصة في الشركات التي تعانى من مخاطر سيولة مرتفعة، ويجب على مدقق الحسابات الخارجي التنبه للمؤشرات على مؤشرات التلاعب Red Flags حيث يجب أن تكون خطة تدقيق القوائم المالية والإجراءات ذات حساسية مرتفعة لمؤشرات الخطر، حيث يجب أن تستجيب إستراتيجية التدقيق لمؤشرات الخطر الجديدة بحيث تتسم عملية التدقيق بالديناميكية وسرعة الاستجابة للتغييرات.

4/2- القصور فى نموذج خطر التدقيق المستخدم بواسطة مدققي الحسابات:

انتقدت دراسة (Blay et, al., 2007) و(Allen, et, al., 2006) نموذج خطر التدقيق رغم شيوع استخدامه من جانب الممارسين فهو لا يتناول مخاطر أعمال العميل(مثل مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان)بخلاف الخطر المتلازم وخطر الرقابة وبالتالي لا يمثل هذا النموذج جميع العوامل التي يجب أن يأخذها المدقق في اعتباره عند تخطيط عملية التدقيق، فهناك مخاطر عامة –مثل خطر الاستمرارية وخطر الغش - تؤثر على القوائم المالية وبالتالي يجب أن يأخذها المدقق في اعتباره وهو ما أشارت أليه دراسة (Blay et, al., 2007) وخلصت الى أن عند تقييم خطر الغش وخطر الاستمرارية عند مستوى مرتفع سيزيد جمع المدقق للأدلة المستقلة وسيتم جمع المزيد منها قرب نهاية السنة المالية.

5/2- ضعف الالتزام بالجوانب الأخلاقية والسلوكية:

تناولت دراسة (Jackling et al., 2007) و(Ashbough, 2004) و(Oon, 2003) القضايا الأخلاقية التي تواجه المهنة الآن وخاصة بين الانهيارات المالية الكبيرة التي ظهرت مؤخراً وأرجعت دراسة (Ashbough, 2004) الأزمة الأخلاقية إلى تفاوض مدقق الحسابات الخارجي مع الادارة العليا المسئولة عن أعداد القوائم المالية في حين اتفقت الدراسات السابقة على أن ضعف الجوانب الأخلاقية قد أثر سلباً على موضوعية واستقلال المدققين الخارجين وممارسته للحكم المهني وهو ما كان واضحاً وفقاً لدراسة (Oon, 2003) في أزمة شركة انرون ولذا اقترحت (Jackling et al., 2007) ضرورة أن تعمل الهيئات المهنية مع الأكاديميين في الجامعات وذلك لتطوير المعرفة والسلوك الأخلاقي للمحاسبين فى مجال العمل.

6/2- عدم تنظيم او وضوح العلاقة بين المدقق الداخلى والخارجى

اتفقت دراسة (Gramling, 2003) و(Haron, et, al., 2004) على زيادة فعالية التدقيق الخارجي عند اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي ودوره المرتبط بالمعلومات المتعلقة بالغش ومنع حالات الغش والتقرير عنها حيث يستطيع المدقق الداخلي توفير ملاحظات مسبقة لخطر الغش وبالتالي يمكنه المشاركة فى منع واكتشاف التقرير المالي المزيف ولكن أضاف (Haron, et, al., 2004) ضرورة قيام المدقق بتقييم جودة عمل المدقق الداخلي والتي تتوقف على موضوعيته وكفاءته وعمله.

7/2- عدم الاهتمام بجودة عمليه التدقيق الخارجي:

تعددت الدراسات التي اهتمت ببعد الجودة لعمليه التدقيق علي اعتبار أنها المسبب لوقوع الأزمات المالية ويقصد بجودة التدقيق الخارجي على أنها(التزام المدقق الخارجي بالمعايير المهنية للتدقيق الخارجي وقواعد وآداب السلوك المهني وأرشادات التدقيق والقواعد والأجراءات التي تصدرها المنظمات المعنية بمهنة التدقيق الخارجي والمحافظة على حياد ونزاهة واستقلال مدقق الحسابات الخارجي وبما يحقق للأطراف ذات الصلة مثل مستخدمي القوائم المالية والأجهزة الحكومية والشركة محل التدقيق الأهداف المتوقعة من عملية التدقيق) (المبروك 2010)، وقد انقسمت تلك الدراسات فيما بينها حسب مستويات جودة التدقيق الخارجي فهناك مستويين رئيسيين هما الجودة علي مستوي الفحص و الجودة علي مستوي مكتب او منشاة المراجعة.

1/7/2) الجودة على مستوى الفحص:

ركزت دراسات كثيرة على طول علاقة المدقق الخارجي بالعميل لما له من تأثير على جودة التدقيق الخارجي ولكنها اختلفت في آرائها فقد رأت دراسة (Carcello and Nagy, 2004) أن طول علاقة المدقق بالعميل تؤثر سلباً على جودة التدقيق الخارجي حيث يزيد التآمر بين فريق التدقيق ويقل الشك المرتبط بمهمة التدقيق كما ان طول علاقة المدقق بالعميل يؤثر سلباً على استقلال المدقق الخارجي ولكن اختلفت دراسة (Knechel and Van, 2007) مع دراسة(Carcello and Nagy, 2004) وتوصلت من خلال دراسة تطبيقية على 618 شركة في بلجيكا إلى أن طول علاقة المدقق بالعميل اثر ايجابياً على كفاءة

التدقيق الخارجي وبالتالي جودتها ولم يؤثر سلباً على استقلال المدقق واتفقت دراسة (Jackson et al., 2008) مع دراسة (Knechel and Van, 2007) ولكن أشارت الى ان هذا التأثير الايجابي لطول علاقة المدقق بالعميل على جودة التدقيق الخارجي سيكون قائماً أذا كان لدى المدقق استعداد لاصدار تقرير يشير فيه الى عدم تأكده من مقدرة الشركة على الاستمرار، بينما اختلفت معهما دراسة (Gul et al., 2009) ورأت ان قصر علاقة المدقق بالعميل لا يؤثر بالضرورة سلباً على جودة التدقيق الخارجي طالما ان المدقق ذو خبرة بالصناعة وبالتالي لديه قدرة اكبر على اكتشاف عدم الانتظام ، وقد ايد (Ghosh & Moon, 2005) الأثر الايجابي للتغيير و تدوير مدقق الحسابات الخارجي علي مصداقية القوائم المالية و علي المتعاملين في سوق الأوراق المالية حيث أنه يزيد تأثير العوائد المفصح عنها على سعر السهم (معدل استجابة العوائد (إنحدار العوائد) وإدراك جودة العوائد) كلما أرتبط ذلك بالتغيير أو تدوير مدقق الحسابات حيث أن العديد من المشاركين فى السوق يعتقدون فى أن طول مدة تكليف المدقق يعطى إنطباع إيجابى على جودة التدقيق الخارجي.

وقد اهتمت دراستي (Herman son, Houston, Rice, 2007) (Hernonson & Houston, 2008)) بالمشكلات الخاصة بجوده الفحص لمنشآت التدقيق صغيرة الحجم وقد توصلت الدراسات دليل عملي على أن الفشل في عمليات التدقيق الخارجي تزيد مع منشآت التدقيق الأصغر حجماً (عدد أقل من المهنيين في منشأة التدقيق وعدد متزايد من عملاء التدقيق (و بخاصة ما له صلة بإجراءات التحقق substantive procedures مع الفشل في توثيق العديد من الإجراءات وبخاصة ما يتعلق بتدقيق الإيرادات، العملاء، حقوق الملكية والالتزامات.

لذلك يجب ألا تقوم منشأة التدقيق بخدمة العديد من العملاء إلا إذا أخذت في الحسبان عوامل التكلفة والمنفعة ذات الصلة بخدمة هذا القدر من العملاء، عدم قبول المهمة التي تجد فيها منشأة التدقيق أنها غير مؤهله لتنفيذها أو أنها تتعدى ما تستطيع إنجازه بكفاءة وفعالية لان إصرار المكاتب الصغيرة علي قبول أعداد متزايدة من العملاء – و بخاصة بناء علي منافسه سعريه - يعكس تغليب تلك المكاتب لمصلحتها الذاتية علي المصلحة العامة public interest، استخدام قائمة فحص Check list للتأكد من عدم وجود بعض الخطوات الهامة والتى تعتبر غائبة، التأكد من وجود فحص جيد لما يتم من أعمال بواسطة منشأة المراجعة الصغيرة

2/7/2) الجودة على مستوى مكتب المدقق الخارجي:

أما على مستوى المكتب فقد تعرض برنامج فحص الزميل لكثير من الانتقادات حيث اتفقت دراسة (Gunny and Zhang, 2005) و(Hermanson, et., al, 2007) و (Pittman and Lennox , 2007) و(Anantharaman, 2007) على عدم استقلاله وعدم مصداقيته حيث وفقاً لمجمع المحاسبين القانونيين الامريكى لا يطلع الفاحص على وثائق مستندات العملاء التي لا يرغب العملاء فى مراجعتهم ويمكن للمكتب الذي سيتم فحص نظم الرقابة على الجودة الخاص به أن يختار المكتب القائم بالفحص وبالتالي ظهور قصور التنظيم المهني في فحص نظام رقابة الجودة على مكاتب المراجعة

وقد اهتمت عدد من الدراسات بالتحول في نظم فحص جودة مكاتب التدقيق الخارجي المكلفة بتدقيق شركات عامه داخل الولايات المتحدة من نظام فحص الزميل Peer review الي نظام الفحص الخاص بمجلس الرقابة علي أعمال مدققي حسابات الشركات العامة PCAOB ، دراسة (Lennox & Pittman, 2008) و دراسة (Abbott, Gunny & Zhang, 2008)و (Hernonson & Houston, 2009) سعت إلى التعرف على الآثار المترتبة على التحول الكبير في تنظيم المهنة بصدور مرسوم سربانس-أوكسلى بعد ما يقرب من 25 عاماً من التنظيم الذاتي للمهنة وما ترتب عليه من تكوين مجلس الـ PCAOB والذي أصبح مسئولاً عن فحص جودة مكاتب التدقيق الخارجي المكلفة بتدقيق شركات عامة في البورصة وما قد ترتب على ذلك من تضييق نطاق تطبيق برامج فحص الزميل الذي هو مسئولية الـ AICPA بحيث أصبح يطبق فقط على مكاتب التدقيق الخارجي المكلفة بتدقيق شركات خاصة، الى جانب التعرف علي مدى وجود طلب من جانب المتعاملين في البورصة على تقارير فحص الجودة الصادرة عن الـ PCAOB الى جانب الوقوف علي دور تقارير الفحص التي يصدرها الـ PCAOB في تحسين جودة عملية التدقيق الخارجي ، وقد توصلت الدراسات إلى عدة نتائج أهمها أن الأسهم السوقية لشركة التدقيق تكون غير حساسة لمحتويات تقارير الـ PCAOB، يعتبر الإفصاح عن نواحي القصور في ظل برامج فحص الزميل أكثر معلوماتية More Informative من وجهة نظر عملائه ، ويمكن إرجاع بعض النتائج السابقة إلى جهل العديد من العملاء للفارق بين كلا من نظامي فحص الزميل الخاص بال AICPA والنظام الجديد الخاص بالـ PCAOB، هناك طلب على تقارير فحص الـ PCAOB على أساس مشكلات الوكالة Agency based demand للبحث على مؤشرات Signalsعلى جودة التدقيق الخارجي وهو ما يعنى تحقيق الهدف الأساسي لعملية الفحص التي يقوم بها الـ PCAOB وهى تحقيق الشفافية، هناك

دور فعال لتقارير الفحص الصادرة عن الـ PCAOB فى تحقيق التحسين المستمر داخل منشأة التدقيق- وبالأخص الصغيرة منها- وبالتالي زيادة جودة التدقيق الخارجي.

ومن ناحية أخرى فقد أشارت عدد من الدراسات لقصور متعلق بتنظيم التوقيت السليم لعمليات التدقيق الخارجي ، فقد أشار (Tackett, 2004) إلى أن الفشل للعديد من عمليات التدقيق يمكن إرجاعه لضغط العمل المرتفع، فحوالي 70% من الشركات العامة المقيدة بالبورصة يتم تدقيقها خلال الربع الأول من السنة، الأمر الذي يزيد من ضغط العمل المفروض على مدقق الحسابات الخارجي وبالتالي زيادة احتمال وجود الأخطاء وعدم قدرة المدقق على الوفاء بمتطلبات معيار العناية المهنية.

8/2- الغموض في بعض معايير التدقيق الخارجي وعدم وضوح مسئولية المدقق فيها:

لاشك أن اختلافات المعايير وعدم وضوحها قد ساهم بشكل كبير فى غياب قوة الالزام لتلك المعايير بالنسبة للمدقق فقد أشارت دراسة (Persons, 2006) الى ان قبل حدوث الأزمة المالية في تايلاند كان هناك قصور في التدقيق الداخلي والخارجي وانتهاك لاستقلال المدقق الخارجي بسبب علاقته الطويلة بالعملاء وضعف الرقابة الداخلية وغياب قسم للرقابة والتدقيق الداخلي في كثير من الشركات وكل هذه الأمور ترجع إلى غموض معايير التدقيق في تايلاند وعدم كفاية الأشراف التنظيمي وقد تم أجراء تعديلات على مهنة التدقيق الخارجي وتمثلت هذه التعديلات في اصدار معايير جديدة تقترب من معايير التدقيق الدولية. ومن ناحية أخرى وفى نفس الصدد أشارت دراسة (Fraser and Lin, 2004) الى الاختلافات بين المعايير الكندية والمعايير الانجليزية حيث تعتبر المعايير الكندية أكثر تحفظاً حيث يقوم المدقق بجمع أدلة تدقيق أضافية أذا كانت انتهاكات الشركة للقوانين واللوائح تزيد من خطر وجود تحريفات جوهرية فى القوائم المالية بينما تشير المعايير الانجليزية الى ضرورة قيام المدقق بأجراءات تدقيق أضافية أذا كانت انتهاكات الشركة للقوانين واللوائح .

9/2- عدم ملائمة تطبيق معيار تقييم قدرة الشركة على الاستمرار:

أوضحت دراسة (Venuti, 2004)انه يجب أن يكون هناك تنبيه مبكر من جانب مدقق الحسابات الخارجي لاحتمالات وقوع إفلاس للشركة خلال فترة مناسبة من تقرير التدقيق، وذلك كمحاولة لسد فجوة التوقعات لدى مستخدمي القوائم المالية وتقرير التدقيق حيث من الممكن فى حال توافر شك جوهري لدى المدقق حول عدم قدرة الشركة على الإستمرار وعدم ملائمة فرض الإستمرار في إعداد القوائم المالية أن يتحفظ في تقريره ولكن بعد مقارنة التكاليف والمنافع المرتبطة بهذه التعديلات في تقرير التدقيق ، وتحديد مستوى الإقناع المطلوب في دليل التدقيق.

10/2- الاعتماد على الحكم الشخصي بصورة كبيرة لتقدير القيمة العادلة وصعوبة تدقيقها :

مما لاشك فيه أن لتقييم القيمة العادلة (وبخاصة المستوي الثالث لها) دوراً اساسياً وجوهرياً في الأزمة المالية العالمية فقد اتفقت دراسة (Benston, 2006) و(.Halderman) الى أن سبب أزمة شركة انرون جاءت من تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة وتحديداً للمستوى الثالث من التقييم حيث تنخفض خبرة محاسبي الشركة ومدققيها المستقلين والاعتماد بصفة كبيرة على الحكم الشخصي وعدم وجود نماذج موضوعية لتقديرها وقد اقترحت دراسة (Trussel and Rose, 2009) نظام مزدوج يتضمن نموذجي محاسبة التكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة اعتماداً على طبيعة الأداة المالية فأذا كان الأصل قصير الأجل ويتصف بالسيولة يتم تقييمه بقيمته العادلة على أن يتم الافصاح عنه بتكلفته التاريخية وإذا كان الأصل طويل الأجل ولا يتصف بالسيولة يتم تقييمه بتكلفته التاريخية على أن يتم الافصاح عنه بقيمته العادلة أما الأصول التي تقع بين هاتين المجموعتين السابقتين يتم تقييمها بقيمتها العادلة المعدلة بمعدلات الخصم المتغيرة على أن يتم الافصاح عن تكلفتها التاريخية وقيمتها العادلة.

3- التعديلات التي وضعها الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC في نسخه معايير التدقيق الدولية الصادرة في سنة 2009 كانعكاس للازمه المالية العالمية:

تم تعديل أو أعادة صياغة عدد من معايير التدقيق الدولية في أطار مشروع الوضوح للIFAC لكي تتصدي للعديد من الاتهامات التي تم توجيهها للمهنة في سياق الأزمة المالية العالمية كما يلي:

1/3- دعم استقلال مدقق الحسابات الخارجي :

أكد معيار التدقيق الدولي 260 على ضرورة التزام المدقق الخارجي بالمتطلبات الأخلاقية ومتطلبات الاستقلال المرتبطة بتدقيق القوائم المالية وكذلك توصيل بيان الى المسئولين عن الحوكمة بأن فريق التدقيق والأفراد الآخرين بمكتب التدقيق الخارجي قد التزموا بالمعايير الأخلاقية المتعلقة بالاستقلال، وقد تشابه المعيار مع متطلبات سربانس اوكسلي لتدقيق الشركات العامة لضمان استقلال المدقق الخارجي والتي تتضمن عدم تقديم المدقق لخدمات استشارية معينة لعملائه مثل تصميم نظم المعلومات وخدمات التقييم ، و ان يتم

تدوير شريك المدقق بعد حد زمني معين (و فقا لسربانس اوكسلي على الاقل مرة كل خمس سنوات) وعدم تدقيق القوائم المالية .

ومن ناحية أخرى ورد مصطلح التدوير فئ نسخة معايير 2009 المعدلة لمرة واحدة فى معيار جودة التدقيق الأول (ISQCI) وذلك في سياق عرضة لمتطلبات الاستقلال من خلال

الفقرة (25) من المعيار الأول لجودة التدقيق ضرورة التزام شركة التدقيق بوضع سياسات وإجراءات حماية Safeguards للحد من خطر الاعتياد Familiarity Risk ومن طول المدة التي يقوم فيها المدقق بتدقيق ذات الشركة بمستوى مقبول نسبياً، كما أكد المعيار على ضرورة تدوير شريك المدقق Engagement Partner والمسئولين عن فحص جودة التدقيق الخارجي وذلك للشركات المسجلة بالبورصة وذلك بعد فترة محددة (لا تزيد عن سبع سنوات) تنفيذاً للمتطلبات الأخلاقية لممارسة المهنة.

ان تدوير المدققين الخارجيين قد ورد في معيار التدقيق الدولي كمثال على الحماية من التهديدات التي يمكن ان يواجهها المدققين الخارجيين بينما أشار إليها قانون سربانس اوكسلى –بصورة الزامية- كشرط لضمان استقلال المدققين الخارجيين ، ان قضية التدوير سواء بالنسبة للمدقق او بالنسبة لمكتب التدقيق الخارجي هي قضية لم تحسم بعد فبرغم أن هناك دراسات كثيرة رأت ان هناك تأثير سلبي على الاستقلال ألا أن هناك دراسات أخرى لم تجد هذا التأثير فلم تجد انخفاض فئ استقلالية المدقق الخارجي نتيجة لطول علاقته بعميله.

2/3- زيادة فعاليه آليات الحوكمة وزيادة دور المدققين فيها :

لقد ظهرت أهمية الدور الذي تلعبه الهيئات المسئولة عن الحوكمة في تعديل معيار التدقيق الدولي 250 فقد أشار إلى أن مسئولية ضمان تشغيل عمليات المنشأة بما يتفق مع القوانين واللوائح تقع على عاتق الأدارة وبأشراف الهيئات المسئولة عن الحوكمة وليس الادارة فقط كما هو مشار اليه في الاصدار السابق، وأضاف المعيار أن الاتصال بين المدقق والمسئولين عن الحوكمة هو اتصال ذو اتجاهين (وليس في اتجاه واحد من المدقق للاداره كما هو الحال في المعيار قبل التعديل) ، حيث يساعد هذا الاتصال في دعم استقلالية المراجع وحصوله على معلومات ملائمة وفهم المراجع للوحدة وبيئتها وتحديد المصادر الملائمة لأدلة التدقيق وتوفير معلومات عن عمليات وأحداث معينة كما يساعد هذا الاتصال المسئولين عن الحوكمة في وفائهم بمسئولياتهم المتعلقة بالأشراف على عملية التقرير المالي مما يؤدى الى تخفيض التحريفات الجوهرية في القوائم المالية.

كما تم اصدار معيار التدقيق الدولي الجديد رقم 265 بهدف توصيل المراجع لأوجه القصور في الرقابة الداخلية للمسئولين عن الحوكمة. كما اصدر مجلس التقرير المالي دستوراً في 2008 لحوكمة الشركات وذلك لتفعيل دور لجان التدقيق فأشار إلى دور ومسئوليات لجنة التدقيق يجب ان تكون في صورة كتابية وتتضمن متابعة سلامة القوائم المالية للشركة ونظم الرقابة الداخلية وفعالية وظيفة الرقابة والتدقيق الداخلية وتقديم مقترحات للمجلس فيما يتعلق بتعيين أو أعادة تعيين المدقق الخارجي وشروط وأتعاب التعاقد ومتابعة استقلال المدقق الخارجي وموضوعيته وفعالية عملية التدقيق .

كما أشارت الفقرة (7 أ) من المعيار الدولي 260 إلى ضرورة وجود لقاء بين لجنة التدقيق ومدقق الحسابات الخارجي بدون حضور الإدارة، ومن الممكن دعوة المدقق الخارجي بشكل دوري لحضور إجتماعات لجنة التدقيق ذاتها كشكل من الإتصال الفعال بين المدقق والمسئولين عن الحوكمة

ويتضح من تعديلات المعايير الدولية أنها جاءت لتفعيل آليات الحوكمة والتأكيد على اهمية الدور الذي تلعبه الهيئات المسئولة عن الحوكمة وذلك لعلاج أوجه القصور المتعلقة بعدم تفعيل آليات الحوكمة بشكل سليم كما جاء دستور مجلس التقرير المالي لتفعيل دور لجان التدقيق مما يؤدى الى تحسين جودة حوكمة الشركات

3/3- تحديد مسئوليات مدققي الحسابات الخارجيين تجاه أشكال التلاعب المختلفة و التأكيد علي ممارسته لشكه المهني :

فقد أكد معيار التدقيق الدولي 240 على أهمية ممارسة الشك المهني وان يكون المدقق يقظاً للظروف التي قد تشير الى تحريفات محتملة ناتجة عن الخطأ او الغش كما تم تعديل معيار التدقيق الدولي 550 ليشير بصورة أوضح الى عوامل خطر الغش والتي يجب توجيه انتباه المدققين لها حيث يجب تفهم المدقق للعلاقات والعمليات مع الأطراف ذوى العلاقة بشكل كافي حتى يتمكن من تحديد عوامل خطر الغش الناتجة عن هذه العلاقات والتي ستؤثر على تقييم خطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش، كما أشار المعيار أيضا الى أهمية مناقشات فريق التدقيق لقابلية تعرض القوائم المالية للتحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش او الخطأ نتيجة لعلاقات وعمليات الأطراف ذوى العلاقة، ومن ناحية أخرى تم اصدار معيار التدقيق الامريكي 99 كتعديل لمعيار التدقيق الأمريكي 82 بهدف زيادة التركيز على ممارسات الشك المهني وازدياد المناقشات بين أعضاء فريق التدقيق فيما يتعلق بالغش فى القوائم المالية والتركيز على الحصول على معلومات أضافية تتعلق بمخاطر الغش وازدياد التركيز على تصميم إجراءات تدقيق لتحديد مخاطر الغش

وتوسيع التقييم وازدياد التوثيق، ونظراً للبيئة الاقتصادية الحالية فقد اصدر الاتحاد الفيدرالي للمحاسبين الأوروبيين والمعهد الماليزي للمحاسبين القانونيين تقريرين لتوجيه انتباه المدققين لأثر هذه البيئة والأمور والتحديات التي يمكن ان يواجهها فيما يتعلق بأمور الغش والتي يمكن ان تمثل ضغط على الادارة مما يزيد من فرص التلاعب

ويتضح من تعديلات المعايير أنها جاءت كرد فعل لتعقد بيئة الأعمال اليوم وتعقد صور الغش والأزمة المالية التي يعيشها العالم اليوم وذلك بغرض تنبيه المدقق لأهمية عوامل خطر الغش وأهمية تقييمها مما يؤثر على تقييمه للخطر، وقد جاء صدور معيار التدقيق الامريكي 99 أكثر وضوحاً في هذا الصدد وكذلك تقريري الاتحاد الفدرالي للمحاسبين الأوروبيين والمعهد الماليزي للمحاسبين القانونيين

4/3- توسيع مفهوم و نموذج الخطر المستخدم في التدقيق:

لم تشتمل المعايير الدولية على عرض محدد لنموذج للخطر (كما هو الحال في المعايير الأمريكية المقابلة) ولكن تم عرض عناصر تلك النماذج المتمثلة في الخطر المتلازم وخطر الرقابة والذي أطلق عليه خطر التحريفات الجوهرية، وخطر الاكتشاف وذلك في إطار عرضه للمعيار 200 ، ومن ناحية أخرى تم تعديل تعريف خطر الأعمال في معيار التدقيق الدولي 315 في إصداره الجديد ليشير إلى انه الخطر الناتج من الظروف أو الشروط أو الأحداث الجوهرية والتي يمكن أن تؤثر عكسياً على قدرة الوحدة على تحقيق أهدافها وتنفيذ خططها أو الناتج عن وضع أهداف أو خطط غير ملائمة بينما كان تعريفه في الإصدار السابق على انه الخطر الذي ينشأ من التغيير أو التعقيد

وقد اتفق هذا التعديل مع دراسة (Blay et al., 2007) و(Allen, et, al., 2006) ومع الضغوط التي وضعتها الأزمة المالية وأهمية تقييم استمرارية الشركات حيث يتضح من تعديل تعريف خطر الأعمال انه أصبح الخطر الذي يهدد استمرارية الوحدة ومدى تحقيقها لأهدافها

5/3- تدعيم الممارسات السلوكية والأخلاقية:

أضاف معيار التدقيق الدولي 220 متطلبات توثيق لم تكن موجودة فى الاصدار السابق وهي ضرورة أن يضع المدقق الخارجي ضمن مستندات التدقيق ما يشير إلى مدى الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمتطلبات الخاصة بالاستقلال ومدى قبول والاستمرار مع العميل وكذلك طبيعة ونطاق ونتائج الاستشارات التي تمت خلال المهمة

ويتضح من تعديل معيار التدقيق الدولي 220 انه جاء استجابة للدراسات السابقة التي تناولت القضايا الأخلاقية وأهمية بذل العناية المهنية الملائمة فمن خلال التوثيق سيصبح المدقق الخارجي أكثر التزاماً ببذل العناية المهنية وبالمتطلبات الأخلاقية كما انه يمثل حماية للمدقق الخارجي وقت تعرضه للمساءلة ولاشك أن التعديلات ومقترحات الدراسات هي محاولة لتقوية الجوانب السلوكية للمراجع ولكن المشكلة الأخلاقية هي مشكلة كبيرة وكيفية علاجها تختلف بين الدول فبينما يمكن علاجها فى بعض الدول من خلال المعايير يتم علاجها في دول أخرى باستخدام القانون.

كما أشتمل معيار جودة التدقيق الأول (ISQC1) في الفقرة (16) على توضيح مكونات نظام رقابة الجودة والذي يشتمل السياسات والإجراءات المتعلقة بصورة أمور من أهمها المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة ، ومن ناحية أخرى أشار المعيار 710 ، 810 انه في حالة تقديم خدمات خاصة تتعلق بالمعلومات المقارنة أو المقارنة بضرورة أن يشير المراجع في تقريره إلى أنه قام بأداء المهمة وفقاً للمتطلبات الأخلاقية وينفذ عملية المراجعة بالحصول على تأكيد من خلو المعلومات من التحريفات الجوهرية.

6/3- تنظيم العلاقة والاتصال بين المدقق الداخلي والخارجي:

تم تعديل عنوان معيار التدقيق الدولي 610 في اصداره الجديد من "دراسة عمل المدقق الداخلي" إلى "الاعتماد على عمل المدقق الداخلي" وطالب من المدقق الخارجي في حالة اعتماده على عمل معين للمدقق الداخلي أن يضع خلاصة لما توصل إليه بشأن تقييم مدى كفاية عمل المدقق الداخلي وإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي المتعلقة بهذا العمل ضمن مستندات التدقيق.

ويتضح من تعديلات معيار المراجعة الدولي 610 أنها جاءت للتأكيد علي أهمية العلاقة بين المدقق الداخلي والخارجي وأهمية عمل المدقق الداخلي. بالنسبة للمدقق الخارجي، كما ان مطلب التوثيق لتقييم المدقق لعمل المدقق الداخلي يزيد من التزام المدقق بالمتطلبات المهنية وحماية له وقت تعرضه لدعاوى قضائية وهى بداية جيدة لتنظيم عمل وعلاقة المراجع الداخلي والخارجي.

7/3- التأكيد علي اعتبارات جودة التدقيق الخارجي علي مستوي الفحص و مستوي منشأه التدقيق:

تم تعديل معيار التدقيق الدولي 230 للتأكيد علي عنصر الخبرة فتم استخدام مصطلح "المدقق الخارجي الذي لديه خبرة عملية في التدقيق ويتضح من هذا التعديل انه جاء للتأكيد على ضرورة توافر عنصر الخبرة مما يزيد من جودة التدقيق ومؤهلاته ومن جودة عملية التدقيق ككل، اما عن تدوير المدققين

فلم تلزم المعايير المدققين بذلك ولكنها أشارت إليه كمثال فقط فهي قضية لم تحسم بعد. اما على مستوى مكتب التدقيق الخارجي، فقد تم إنشاء مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة بموجب قانون سربانس اوكسلى فى عام 2002 ليحدث تحول في التنظيم الذاتي المرتبط بمعايير الأخلاق والاستقلال والجودة إلى التنظيم الحكومي لذلك. كما اصدر مجلس التقرير المالي تقريراً يوضح فيه المسببات الرئيسية للجودة والتي تتمثل في الثقافة داخل مكتب التدقيق الخارجي ومهارات وصفات الشركاء وفريق التدقيق الشخصية وفعالية عملية التدقيق ونفعية تقرير التدقيق وامكانية الاعتماد عليه والعوامل التي تقع خارج سيطرة المدقق وتؤثر على جودة المدقق. وتعقيباً على قانون سربانس اوكسلى فقد أشارت دراسة (Nagy and Cenker, 2007) من خلال دراسة تطبيقية أن للقانون تأثير على نطاق الخدمات فقد منع المدقق الخارجي من تقديم خدمات معينة يمكن أن تؤثر على استقلاله وتؤثر على تقييم العميل فمن خلال كم العمل الذي أشار اليه فقد تحولت أهداف مكتب التدقيق الخارجي التقليدية إلى أدارة الخطر، وتأثير على علاقات المدقق الخارجي بالعميل فقد أصبحت أكثر وضوحاً، وتأثير على أدارة أفراد مكتب التدقيق الخارجي فقد اهتمت المكاتب بجذب الأفضل للمراكز التي تتعلق باختبار الرقابة الداخلية.

8/3- إعادة صياغة معايير التدقيق الخارجي لتحقيق الوضوح فيها بما يضمن ويدعم الالتزام بها:

نتيجة للاختلافات والغموض في المعايير فقد تم تعديل شكل جميع معايير التدقيق الدولية لتكون أكثر وضوحاً وبساطة وأكثر قابلية للفهم، كما أشار Robert Bunting رئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى أن هناك اتجاه لتوفيق المعايير بحيث تصبح معايير التدقيق الدولية هي السائدة ففي ظل الأزمة المالية العالمية لا تستطيع أن تقوم دولة وحدها باستعادة الثقة في المهنة وهناك ترابط بين الاقتصاديات مما يستدعي توحيد معايير التقرير المالي ومعايير التدقيق وبذلك يتضح أن هذه الجهود الدولية والتعديلات جاءت لإزالة الغموض وعدم وضوح المعايير.

9/3- التأكيد على مسئولية مدققي الحسابات الخارجيين في تقييم قدرة الشركة على الاستمرار:

وفقاً للمعيار 570 بعد التعديل الفقرة (12) يجب على المدقق الخارجي تقييم مزاعم الإدارة حول قدرة الشركة على الاستمرار، وفى هذا الإطار يجب على المدقق التأكد من أن مزاعم الإدارة قد اشتملت على كافة المعلومات الهامة التي لدى المدقق إلمام بها كنتيجة لعملية التدقيق الخارجي ، وقد أوضح (Venuti, 2004) أن هناك قصور في معايير التدقيق التي قد صدرت وتتعلق بتقييم قدرة الشركة على الاستمرار (وبخاصة المعيار الأمريكي 59) حيث رغم صدوره لم يمنع من العديد من حالات الإفلاس التي لم يصدر عنها المدقق تنبيه في آخر تقرير تدقيق له، وقد أرجعت الدراسة سبب هذا القصور في المعايير إلى عدم ملائمة المعايير من ناحية وعدم مواجهتها للسبب الحقيقي للمشكلة وهو الضغوط المتزايدة على المدقق لإصدار تقرير نظيفاً غير متحفظ.

3 /10- أدخال بعد التعديلات علي معايير تدقيق القيمة العادلة و التقديرات المالية:

تم دمج معيار التدقيق الدولي 540 و545 في معيار واحد وهو 540 بعنوان "تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات المرتبطة" وان دل ذلك على شيء أنما يدل على أهمية تقديرات القيمة العادلة والتي كانت سبباً رئيسياً في الأزمة المالية العالمية. كما اصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ومجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة تقريرين لتذكيرهم بمسئولياتهم نحو تدقيق قياس القيمة العادلة للأدوات المالية وتنبيههم للمخاطر المختلفة التي ظهرت في بيئة الأعمال الحديثة وكيفية التعامل معها وأهمية الاستعانة بخبير متخصص لتقدير القيمة العادلة وتعتبر هذه التعديلات والاصدارات محاولة لتوعية المدققين ومساعدتهم في تقييم قياس القيمة العادلة وافصاحاتها.

ويرى الباحث أن المشكلة ليست في القيمة العادلة حيث يعتبر هذا النموذج أكثر ملائمة ويوفر معلومات أكثر ملائمة تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة من جانب الأطراف المختلفة ألا أن المشكلة تكمن في تقييم القيمة العادلة وتحديداً في المستوى الثالث لمعيار المحاسبة الأمريكي 157 والذي يتدخل فيه الحكم الشخصي وبالتالي يساعد على التلاعب، فطالما ان هناك نماذج موضوعية للتقييم لن تكون هناك مشكلة على الاطلاق.

4 - النتائج والتوصيات :

يخلص البحث إلى عدد من النتائج أهمها :

- تراخى آليات الحوكمة والتوسع في استخدام القيمة العادلة يلعبان دوراً أساسيا فى حدوث الأزمة المالية العالمية.
- هناك أوجه قصور عديدة كشفت عنها الأزمة المالية العالمية مثل عدم تطبيق معيار الاستقلال بأسلوب سليم، عدم تفعيل آليات الحوكمة، ظهور عوامل خطر غش لم تكن موجودة من قبل والتي نتجت عن تعقد عمليات الأعمال وتنوع صور الغش، غموض المعايير، ضعف الجوانب السلوكية والأخلاقية، قصور في نموذج الخطر المستخدم، الاعتماد على الحكم الشخصي بصورة كبيرة فى الوصول إلى القيمة العادلة وصعوبة تدقيقها وعدم الاهتمام بالجودة.
- كثير من الهيئات المهنية اهتمت بأثر الأزمة المالية العالمية على عملية التدقيق الخارجي وعلي رأسها ال IFAC حيث اصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي IAASB عدد من التقارير والمعايير بغرض توعية ال بأثر هذه الأزمة على مقدرة المنشآت على الاستمرار وتذكيرهم بدورهم فيما يتعلق بتقييم استمرارية المنشأة وتقييم المخاطر المختلفة وغير ذلك
- تزيد فعاليه الدور الحوكمي لمجلس الاداره كلما زادت نسبه الأعضاء غير التنفيذيين الخارجيين بمستويات خبره مرتفعه في مجلس الاداره ولجنه التدقيق لما لذلك من دور في زيادة استقلالية المجلس، كما أن التقارير عن فعاليه الرقابة الداخلية سواء التي أعدتها الاداره او مدقق الحسابات الخارجي تزيد من فعاليه الحوكمه.
- لمعايير التدقيق الدولية وإصداراتها الجديدة دوراً في مواجهة الأزمة المالية العالمية فقد أصبحت أكثر وضوحاً وقابلية للفهم من قبل المدققين وكذلك أكثر تحديداً لمسئولية المدققين وتأكيداً على أهمية الدور الذى تلعبه الاطراف المسئولة عن الحوكمة ، و أن كان يلاحظ عليها – مقارنه بنظيرتها الأمريكية- ومن وجهه نظر الباحث أن تعديلاتها كانت تسعي في المقام الأول نحو تحقيق درجه من التوافق مع نظيرتها الامريكية و هو الأمر الذي عبر عنه صراحة رئيس ال IFAC.
- هناك أفضليه لبرنامج الفحص تحت أشراف مجلس ال PCAOB مقارنه بنظام فحص الزميل ، نظرا لما يوفره من استقلاليه بشكل اكبر للقائم بالفحص حيث أن لمنشأة التدقيق محل الفحص في ظل تدقيق الزميل تحديد الجهة او المكتب الموكول اليه عمليه الفحص.
- يمكن أرجاع غالبيه الانتقادات الموجهة لأساس القيمة العادلة المستخدم في أعداد القوائم المالية إلى ضعف آليات الحوكمة و الرقابة علي قياس القيمة العادلة و السوء في التطبيق و الفهم لهذا الأساس و هو ما يتضح من خلال التوسع الكبير في السماح باستخدام المستوي الثالث للقيمة العادلة القائم علي الحكم الشخصي، ويمكن استخدام مدخل خليط Hybrid يجمع بين كلا من القيمة العادلة والتكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية.
- هناك فجوه واضح للتوقعات فيما يتعلق بدور مدقق الحسابات الخارجي تجاه تقييم والافصاح عن قدرة الشركة علي الاستمرار ، كما انه يؤخذ علي المعايير الدولية في هذا الصدد ابتعادها عن السبب الحقيقي وراء عدم قدره المدقق في الافصاح عن عدم قدره الشركة علي الاستمرار علي سبيل المثال ظاهره Opinion shopping .
- لا زال هناك قصور نسبي في المعايير الدولية فيما يتعلق بغياب نموذج شامل لخطر التدقيق يشتمل علي كافه مكونات الخطر ، علي ان يشتمل ضمن مكوناته علي خطر الأعمال المتعلق بالمنشات محل التدقيق .
- عاده ما تكون الحوافز و المكافآت للاداره مبالغ فيها في ظل ظروف ألازمه لذلك يجب ان يعيد مجلس الاداره النظر في خطط الحوافز و المكافآت ، كما ان وجود برامج لمحاربه التلاعب و الفساد المالي – في ظل الازمه – كبير الأثر في الحد من أثارها الى جانب دورها الايجابي علي أسعار الأسهم و توقعات المستثمرين الحاليين و المحتملين .

وبناء علي ما تقدم يوصى البحث بالآتي:

- ضرورة التأكيد على أهمية تطبيق معيار الاستقلال ووضع شروط لتقديم المدقق الخارجي للخدمات الاخرى بخلاف التدقيق الخارجي مثل الخدمات الاستشارية وإعداد الاقرارات الضريبية والتي يمكن ان تؤثر على استقلال المدققين الخارجيين ونظرة الآخرين له
- ضرورة تفعيل آليات الحوكمة والتأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الأطراف المسئولة عن الحوكمة وتطبيق مبادئ الحوكمة (السلامة والشافية والقابلية للمساءلة والكفاءة) بأسلوب سليم
- ضرورة اصدار تقارير دورية تهدف إلى توعية المدققين الخارجيين بعوامل خطر الغش التى لم يألفها المدقق وقد تؤثر على عمله وتقييمه وبالتالي على حكمه وتقريره.
- أهمية استخدام المدققين الخارجيين لتكنولوجيا المعلومات في أدائهم لإعمالهم خاصة بعد أن أصبحت تكنولوجيا المعلومات من الوسائل الأساسية لإتمام عمليات الأعمال في ظل العولمة.

- توعية المدقق الخارجي بالمخاطر الأخرى والتي يمكن أن تؤثر على إحكامهم فالمخاطر لم تعد تقتصر على الخطر المتلازم وخطر الرقابة فقط ولكن هناك مخاطر أعمال مثل خطر الاستمرارية وخطر الغش واللذان لهما تأثير جوهري على أعمال الشركات وبالتالي يجب أخذهما في الاعتبار
- الاهتمام بالجوانب الأخلاقية والسلوكية واصدار عقوبات رادعة على المدققين الخارجيين الذين يتهمون بالتقصير أو الاهمال أو عدم بذل العناية المهنية أو التواطؤ مع العميل مما يؤثر على مصالح الآخرين
- ضرورة الاهتمام بجودة التدقيق الخارجي سواء على مستوى الفحص أو على مستوى مكتب التدقيق الخارجي وذلك من خلال تشكيل مجلس مستقل يضم عدد من الاستشاريين يقومن بالتفتيش على مكاتب التدقيق الخارجي وخاصة تلك التي تصدر تقارير تدقيق لشركات مسجلة بالبورصة وذلك على غرار مجلس الأشراف المحاسبي على الشركات العامة فى الولايات المتحدة الأمريكية
- التأكيد على أهمية التدريب والتعليم المستمرين للمدققين الخارجيين بحيث يكونوا أكثر كفاءة ووعى واضطلاعاً على الاتجاهات الحديثة سواء على مستوى التدقيق أو على مستوى الأعمال وتكنولوجيا المعلومات.
- أهمية اللجوء إلى الفاحص القانوني أو خبراء في التلاعب في حالة وجود أو الاشتباه في وجود حالات غش في القوائم المالية للوقوف علي الأطراف التي شاركت في ذلك التلاعب و الدوافع من وراء ارتكابه.
- الحذر في استخدام القيمة العادلة وتقييمها وأهمية اللجوء إلى خبراء واستشاريين والاعتماد على نماذج موضوعية قدر الامكان فالمشكلة ليست في القيمة العادلة كنموذج للقياس ولكن تكمن المشكلة فى تقييمها والاعتماد بصورة كبيرة على الحكم الشخصي مما أعطى لشركات كثيرة فرصاً للتلاعب وتضليل المستثمرين، كما يوصي البحث أيضا إلى استخدام أساس مزيج أو ثنائي يراعي كلا من اعتبارات القيمة العادلة و التكلفة التاريخية في أعداد القوائم المالية.
- يجب تشجيع الشركات المقيدة في البورصات علي تكوين لجان خطر تتبع مجلس الأدارة، يكون موكول لها عمليه تقدير مخاطر الشركة، على أن يقوم مدقق الحسابات الخارجي بتقييم عمليه تقدير المخاطر للمنشاة محل التدقيق .
- يجب العمل علي زيادة فعاليه اللجنة المنبثقة عن هيئه سوق المال المكلفة بمتابعه والرقابة علي جودة مكاتب التدقيق الخارجي لضمان زيادة جوده الخدمات ألمقدمه إلى جانب ضمان زيادة الالتزام الأخلاقي.
- يجب أن يكون هناك محاسبة للخطر Risk accounting بحيث توفر معلومات ملائمة عن قيم بعض أنواع محافظ الرهن العقاري Mortgage Portfolios تناسب طبيعتها من حيث كونها سريعة التغير علي أن يمارسها أو يساعد في تطبيقها إحصائيين أو مهندسين.

-تكوين لجنه مستقلة –تتبع مجلس الاداره – وتكون مختصة بأدارة الأزمة المالية وتشجيع تبادل المعلومات المتعلقة بالمخاطر المالية بين الأدارة ومجلس الأدارة لتجاوز تلك الأزمة .

مصادر البحث

أولا / الرسائل الجامعية :

- أبوموسى ، أشرف درويش ، حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية ، الجامعة الأسلامية ، كلية التجارة ، غزة 2008 .
- حماد ، طارق ، حوكمة الشركات المفاهيم – المبادئ – التجارب ، تطبيقات الحوكمة في المصارف ، مصر / الدار الجامعية ، 2005 .
- جمعة ، خالد عبد الرحمن ، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأوراق المالية على عوائد الأسهم ، الجامعة الأسلامية ، كلية التجارة ، غزة 2011 .

ثانيا / الدراسات والمقالات :

- الرواشدة ، بشار وسليم ، محمد مجيد ، تحليل أفصاحات أدارة المخاطر كما وردت في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة / جامعة عمان العربية ،2007 .

المرزوك ، عبد السلام نايف ، مفهوم جودة المراجعة ، 2010 .

ثالثا / المصادر الأجنبية :

- Ajmi Jasim Al-, "Audit firm, corporate governance, and audit quality: Evidence from Bahrain", Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting 25 (2009) 64–74
- Allen, Hermanson, kozloski and ramsay, "Auditor Risk Assessment: Insights from the Academic Literature", Accounting Horizons, Volume: 20, Issue: 2 Cover date: June 2006

- Anantharaman D., "How objective in peer review Evidence from self – regulation of Accounting profession". Working paper, (Dec, 4, 2007) from, www.ssrn.com
- Anonymous , Uniting the global profession, journal of accountancy, Feb. 2009, vol. 207, issue 7, pg. 40.
- Ashbaugh H., "Ethical issues Related to the Provision of audit and Nom-Audit Services: Evidence from Academic research") Journal of Business Ethics, 2004, PP 143-148
- Barlev B. & Haddaol J. R., "Dual Accounting and the Enron Control Crisis", Journal of Accounting, Auditing & Finance, 2003
- Benston George J, "Fair-value accounting: A cautionary, tale from Enron", Journal of Accounting and Public Policy 25 (2006) 465–484
- Blay Allen D., Sneathen L. Dwight, Kizirian Jr, Tim, "The Effects of Fraud and Going-concern Risk on Auditors' Assessments of the Risk of Material Misstatement and Resulting Audit Procedures", international journal of auditing, 2007, vol. 11, 149-163
- Carcello J. V., D. R. Hermanson & K. Raghumdan "Changes in auditing in auditing during the time of Major accounting schanolals", Managerial auditing Journal (Vol. 9, 2005), PP 117-127.
- Carpenter Tina D., "Audit Team Brainstorming, Fraud Risk Identification, and Fraud Risk Assessment: Implications of SAS No. 99", The Accounting Review; Oct 2007; 82, 5; ABI/INFORM Global, pg. 1119
- Dowling C., "Appropriate Audit support system Use : the influence of Auditor, Audit team, and form factors", The Accounting Review, (Vol, 84, No.3), 2009, PP 771-810
- Erkens D., M. Hung & P. Matos, " corporate Governance in recent financial crisis: Evidence from Financial institutions world wide", working paper, (April, 2009) , from www. ssrn.com.
- Ettore B., "The Board in Crisis", The Corporate Governance advisor, (Jan/Feb, 2009).
- Farber, D. B., "Restoring Trust After Fraud: Does Corporate Governance Matter?", 2005, The Accounting Review, Vol. 80, No. 2. pp: 539 -561
- Financial Reporting Council, "The audit quality framework", February 2008.
- Gramling Audrey A and Myers Patricia M, "Internal auditors' assessment of fraud warning signs: implications for external auditors", the CPA journal, june 2003, vol. 73, issue 6, pg 20
-. Gul Ferdinand A, Fung Simon Yu Kit, Jaggi Bikki, "Earnings quality: Some evidence on the role of auditor tenure and auditors' industry expertise", Journal of Accounting and Economics, 47(2009)265–287
- Gunny Katherine, Zhang Tracey, "The association between earnings quality and regulatory report opinions in the accounting industry – AICPA peer review and PCAOB inspections", Working paper, 2006, from www. ssrn.com.
- Haidan, M-Pincus & S.O, Rego, " Market reaction to events surrounding the Sarbanes Oxley Act : Impact as a function of extent of earnings Management and effectiveness of audit committees", Working paper University of lowa, (Nov, 2003).

- Haldeman Jr Robert G, "Fact, Fiction, and fair value accounting at Enron ", The CPA Journal; Nov 2006; 76, 11; ABI/INFORM Global, pg. 14
- Haron Hasnah, Chambers Andrew, Ramsi Rozaldy, Ismail Ishak, "The reliance of external auditors on internal auditors", Managerial Auditing Journal; 2004; 19, 8/9; ABI/INFORM Global, pg. 1148
- Hermonson D.R.& R.W. Houston, " Evidence from the PCAOB's second inspections of small firms", The CPA Journal, (Feb, 2009) PP 58-60.
- _____, " Quality control defects Revealed in smaller Firms, PCAOB inspection Reports", The CPA Journal, (Dec,2008).
- IAASB, "Challanges in Auditing Fair Value Accounting Estimates in the Current Market Environment", Staff Audit Practice Alert, October 2008,
- _____, " International Auditing standards : Hand book 2009" (IFAC)

Jackling Beverley, Cooper Barry, Leung Philomena, Dellaportas Steven, "Professional accounting bodies' perceptions of ethical issues, causes of ethical failure and ethics education", Managerial auditing journal, vol. 22, issue 9, 2007, pg. 928-944.

- Jackson Andrew B., Moldrich Michael, roebuck Peter, "Mandatory audit firm rotation and audit quality", Managerial Auditing Journal, vol. 23, No. 5, 2008, p. 420-437
- Khan U., "Does Fair Value Accounting Contribute systematic risk in the Banking industry?" Working Paper, (April 29, 2009) from. www.ssrn.com.
- Khanchel Imen, "Corporate governance: measurement and determinant analysis", Managerial Auditing Journal, Vol. 22 No. 8, 2007, pp. 740-760
- Laux Christian, Leuz Christian, "The Crisis of Fair Value Accounting: Making Sense of the Recent Debate", Working Paper No. 33, April 2009, The University of Chicago, Booth School of Business
- Lennox Clive, Pittman Jeffrey, "Auditing the Auditors: Evidence on the Recent Reforms to the External Monitoring of Audit Firms", paper, 2007
- Mardjono Amerta, "A tale of corporate governance: lessons why firms fail", Managerial Auditing Journal. Bradford: 2005, Vol. 20, Iss. 3; pg. 272, 12 pgs
- Persons Obeua S., "Corporate governance in Thailand: What has been done since the 1997 financial crisis?", international journal of disclosure and governance, Vol. 3, No. 4, 2006, pp. 288–305
- PCAOB, "Matters Related to Auditing Fair Value Measurement of Financial Instruments and the use of specialists ", December 10, 2007, Audit Alert NO.2
- Pomerontz G.M., T.L. Mohr, " Opportunity in down turn : The value of on Anti-Fraud Program", The Corporate Governance Advisor, (Jan/Feb,2009).
- Posner B. G. & M. S. Hopkins, " the opportunities Brought to you by distress, MIT Sloan Management Review, (Spring, 2009) PP 52-58. .

- Ramaswamy Vinita, "Corporate Governance and the Forensic Accountant", The CPA Journal. New York: Mar 2005, Vol. 75, Iss. 3; pg. 68
- Rezaee Zabihollah, Olibe Kingsley O, Mimmier George, "Improving corporate governance: The role of audit committee disclosures", Managerial Auditing Journal. Bradford: 2003, Vol. 18, Iss. 6/7; pg. 530

- Rich Jay S, Wilks T Jeffrey, Martin Roger D. "Auditing Fair Value Measurements: A Synthesis of Relevant Research", Accounting Horizons; Sep 2006; 20, 3; ABI/INFORM Global, pg. 287
- Sharfman B. S., S. J. Toll & A. Szydlowsk, " Wall Street's Corporate Governance Crisis", The Corporate Governance Advisor, (Vol.17, No. 1) (Jan/Feb, 2009).
- Sikka Prem, "Financial crisis and the silence of auditors", Accounting, Organization and society, February 2009
- Trussel John M., Rose Laura C., "Fair Value Accounting and the Current Financial Crisis", The CPA Journal; Jun 2009; 79, 6; ABI/INFORM Global, pg. 26
- Vinten Gerald, "Enronitis-dispelling the disease", Managerial auditing journal, 2003, vol. 18, issue 6/7, pg. 448.
- Yakhou Mehenna, Dorweiler Vernon P, "Dual reforms: Accounting and corporate governance", Managerial Auditing Journal; 2004; 19, 3; ABI/INFORM Global, pg. 361
- Zimbleman, N. F., " The effects of SAS No. 82 on auditor's attention to fraud risk Factors and ausit planning decisions", Journal of Accounting research, (Vol 35, Supplement 97), PP 75-96.

.....
.....
.....